

## محضر الجلسة الرابعة والعشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في  
3/ رجب/1440 هجرية، الموافق 2019/3/10 ميلادية.

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (8189) تاريخ 2018/11/15 ومرفقه كتاب معالي  
وزير دولة لتطوير الاداء المؤسسي ، وكتاب دولة رئيس الوزراء رقم (8401) تاريخ  
2018/11/25 جواباً على السؤال رقم (13) والمقدم من سعادة النائب السيد خميس  
عطية.

### السيد خميس عطية

أود أن أوجه شكر عميق إلى دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز على جهوده الكبيرة في إنجاح  
معرض المنتوجات الأردنية في قطر، الذي نُظم الأسبوع الماضي، وهنا عمل الرئيس بكل طاقة  
لإزالة عقبات اعترضت إنجاح هذا المعرض، وخاصة تأمين فيز الدخول إلى قطر، وفعلاً في  
اللحظات الأخيرة نجح الرئيس بتذليل عقبة الحصول على الفيز.

وهنا أنقل إلى الرئيس والحكومة رسالة من المستثمرين الأردنيين في قطر، والذين التقيتهم هناك في  
الدوحة وحملوني رسالة مفادها أنهم يرغبون بالاستثمار هنا في وطنهم الأردن، وهم يطالبون من  
رئيس الحكومة إنشاء مكتب حكومي خاص لتسهيل معاملاتهم الاستثمار، وهم مستعدين لتغطية  
نفقات المكتب بما فيها رواتب العاملين وعلى حسابهم، ونؤكد أهمية أن تكون علاقاتنا مع الشقيقة  
قطر في أفضل حالاتها، وأن يعود السفير القطري إلى عمان وأن يعود سفيرنا إلى قطر، وطبعاً  
أطالب من الحكومة العمل سريعاً على تعويض تجار وسط البلد الذين تضرروا جراء السيول، كما  
أوجه الشكر لأهل عمان وشعبنا الأردني الذين يتوافدون على وسط البلد للشراء منهم لدعم التجار.

أما بخصوص سؤالي والذي كان حول دمج الهيئات المستقلة وعن خطط الحكومة في الدمج، والأساس القانوني لقرار مجلس الوزراء بنقل موازنة (17) هيئة مستقلة للموازنة العامة، وهنا أشيد بسياسة الحكومة المتبعة في دمج الهيئات المستقلة والتي هي مطلب من مجلسنا الكريم، بل هي مطلب لشعبنا من أجل المساواة والعدالة بين موظفي الدولة، علاوة على ضبط الإنفاق، وفعلاً الحكومة الحالية بدأت بسياسة الدمج لهذه الهيئات المستقلة والتي تشكل عبئاً على الخزينة العامة للدولة، لذلك أدمج بكل قوى سياسة الحكومة في دمج الهيئات المستقلة.

أما بخصوص نقل موازنة (17) هيئة مستقلة إلى الموازنة العامة فهو قرار في سياق دمج الهيئات المستقلة، ولكن حتى يكون الأمر منسجماً مع القانون والتشريعات النافذة فإنه لا بد من تعديل قانون الفوائد المالية، حتى لا يكون هناك تعارض أو مخالفة للقوانين، وشكراً سعادة الرئيس المحترم.